

## إستراتيجية تسهيل الخدمات المقدمة للمستثمرين في وزارة الداخلية

تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية بضرورة خلق بيئة إستثمارية جاذبة في المملكة تعود بالنفع على الأقتصاد الوطني وتأكيد جلالته على أهمية العمل على ضمان يسر ومرونة التعامل والإجراءات الإدارية ، ولما يتمتع به الأردن من ميزة الأمن والأمان والإستقرار الذي يعتبر من المرتكزات الأساسية الشأن للإستثمار ، وإنطلاقاً من دور وزارة الداخلية وأدواتها في المساهمة مع الجهات ذات العلاقة بشأن الإقتصادي في خلق البيئة الامنه الجاذبة للإستثمار ويتأتى ذلك من خلال تقديمها للتسهيلات اللازمة لدخول المستثمرين ورجال الأعمال ومنح أذونات الإقامة وتجديدها لهم ولأفراد أسرهم ، ومنح التأشيرات للخبراء والفنيين العاملين في المشاريع الإستثمارية وترخيص الأنشطة الإقتصادية المقيدة وتنطع بهذا الدور من خلال الموازنة بين الحفاظ على متطلباتنا الأمنية وجذب الإستثمار رفقاً للإقتصاد الوطني .

وبناءً على ما تقدم فقد سعت الوزارة الى تبني إستراتيجية تخصصية في هذا المجال وعلى عدة مستويات وعلى النحو التالي :

### المرحلة الأولى ( قصيرة المدى )

1. تبسيط الإجراءات للخدمات المقدمة للمستثمرين .
  - أ. تبسيط وإختصار نماذج الطلبات للخدمات المقدمة وإختصارها على المعلومات والبيانات الضرورية .
  - ب. تحديد الوثائق الواجب إرفاقها لكل خدمة من الخدمات .
  - ج. مراجعة شروط ومتطلبات الخدمات وتبسيطها ما أمكن .
  - د. مراجعة إجراءات سير المعاملات والمدد الزمنية إختصار للوقت والجهد .
2. إدخال خدمة الإستفسار عن سير المعاملات عبر البريد الإلكتروني من خلال الرسائل القصيرة

( SMS )

3. تزويد الأجهزة الأمنية بقوائم أسماء المستثمرين وعلى قرص مدمج ( CD ) محدث يتضمن بياناتهم الشخصية ليتم تسهيل عملية دخولهم من والى أراضي المملكة عبر المراكز الحدودية .

4. فتح قاعة إستقبال (VIP) لكبار رجال الأعمال والمستثمرين لإنجاز معاملاتهم بسهولة ويسر وإرشادهم من خلال موظفين ذو خبرة وكفاءة .
5. تخصيص نوافذ للخدمات العاجلة للمعاملات التي تتطلب سرعة إجراء في مديرية الجنسية وشؤون الأجانب والإستثمار للحصول على الموافقات اللازمة وخصوصاً في خدمات التأشيرات والإقامات وبيوعات الأموال الغير المنقولة .
6. دعم هيئة الإستثمار بمفوض أصيل ومفوضين بدلاء وتفويضهم الصلاحيات اللازمة والمتعلقة بعمل وزارة الداخلية لدى النافذة الإستثمارية تحقيقاً لخدمة المكان الواحد .
7. تفعيل عمل شعبة إصدار أذونات الإقامة لدى هيئة الإستثمار لمنح وتجديد إذونات الإقامة من قبلها مباشرة بعد موافقة المفوض المنتدب .
8. متابعة قضايا المستثمرين وتذليل العقبات من خلال تفعيل صندوق الشكاوي والإقتراحات والرد عليها سواء عبر القنوات الرسمية أو من إعلام المستثمر بشكل مباشر .
9. دراسة إمكانية فتح مركز صحي خاص لإستقبال المستثمرين وعائلاتهم لغايات الفحص الطبي لأستكمال إجراءات الإقامة السنوية وتمييزهم عن باقي الاجانب .

### المرحلة الثانية ( متوسطة المدى )

1. جمع وحصر القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالإستثمار والخدمات المقدمة للمستثمرين وتصنيفها وتبويبها واعادة دراسة التعليمات للتسهيل .
2. فتح كاونتر خاص في مطار الملكة علياء الدولي لرجال الاعمال والمستثمرين (VIP) وخصوصا لحملة بطاقة المستثمر (أ،ب) لتقديم الخدمة المثلى دون ابطاء .
3. فتح مكتب للحصول على بطاقة الخدمة الخاصة بالمستثمرين السوريين (البطاقة الامنية) في هيئة الإستثمار ليتم صرف تلك البطاقات بعد اجراء بصمة العين للمستثمر وافراد عائلته .
4. التعميم على شركات الطيران باسماء المستثمرين ليصار الى تسهيل اجراءات مغادرتهم وقدمهم لاراضي المملكة .
5. تفعيل اليات الربط الالكتروني ليصار الى تقديم الخدمات للمستثمرين عبر الموافقات الالكترونية .
6. تحديث وتطويرالموقع الالكتروني لمديرية الجنسية والاستثمار باضافة القوانين والانظمة والتعليمات ومتطلبات الخدمات .
7. إعداد دليل ارشادي لخدمات المستثمر يتضمن الخدمات والاجراءات والوثائق والمدد الزمنية والرسوم لكل خدمة .
8. اعداد برشور مختصر يتضمن الخدمة ومتطلباتها ورسومها .

9. بناء القدرات للموظفين العاملين وتعزيز مهاراتهم في الاتصال والتواصل لتقديم الخدمات المثلى للمستثمرين .
10. تفعيل الشراكة فيما بين وزارة الداخلية وادواتها من جهة والقطاع الخاص بكافة مكوناته من جهة اخرى لتذليل كافة المعوقات التي تعترض سير العملية الاستثمارية فيما يتعلق بالخدمات التي تقدمها وزارة الداخلية وما يستجد من تسهيلات .
11. المساهمة مع هيئة الاستثمار في اعداد الانظمة المتعلقة باسس منح اذونات الاقامة للمستثمرين وافراد عائلاتهم والعاملين في المشاريع الاستثمارية وكذلك نظام تنظيم استثمارات غير الاردنيين .

### المرحلة الثالثة ( طويلة المدى )

1. الربط الالكتروني مع الجهات المعنية في تقديم الخدمات المتعلقة بترخيص الانشطة الاقتصادية المقيدة للحصول على الموافقات اللازمة اليها اختصارا للوقت والجهد .
2. الارشفة الالكترونية لجميع القوانين والانظمة والتعليمات المتعلقة بتقديم الخدمات للمستثمرين وذلك لسهولة الرجوع اليها عند الحاجة .
3. فتح مكتب او وحدة للاستثمار في المحافظات انسجاما مع تطبيقات قانون اللامركزية مستقبلا وذلك لخدمة الاستثمار وجذبة وفقا للميزة النسبية لكل محافظة .
4. دراسة امكانية تقديم الخدمات والتسهيلات المتعلقة بدخول واقامة المستثمر وترخيص الانشطة الاقتصادية وتملك الاموال غير المنقولة عبر الربط الالكتروني فيما بين الوزارة والجهات ذات العلاقة والمحافظات في الميدان .